

٤ - تؤيد الجهود المبذولة من قبل الأمين العام ومنظمة الوحدة الإفريقية وبلدان المنطقة من أجل العمل على عودة النظام الدستوري وحماية المؤسسات الديمقراطية في بوروندي؛

٥ - تثني على الأمين العام لإيفاده مبعوثا خاصا إلى بوروندي؛

٦ - تطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والأجهزة الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم للبورونديين معونة إنسانية طارئة و/أو أي مساعدة أخرى؛

٧ - تقرر أن تبقى هذه المسألة قيد نظرها إلى حين إيجاد حل للآزمة.

الجلسة العامة ٤٨

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

١٨/٤٨ - الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٢١/٤٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق^(٧٧)،

وإذ تعي ما ورد في تقرير الأمين العام من أن "التأخير في إكمال انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي" استونيا ولاتفيا "يعد بحق مبعث قلق المجتمع الدولي"^(٧٨)،

وإذ ترى أن للأمم المتحدة، عملا بأحكام ميثاقها، دورا رئيسيا تؤديه ومسؤولية تتحملها في صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها أن تطبيق الدبلوماسية الوقائية في حينه هو أكثر الوسائل استصوابا وكفاءة لتخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب نزاع،

وإذ تشير بارتياح خاص إلى أن الاستقلال قد أعيد إلى استونيا ولاتفيا وليتوانيا بالوسائل السلمية والديمقراطية،

٣ - تحث مرة أخرى الدول التي تكون لديها قوانين وتدابير من هذا القبيل وتواصل تطبيقها، على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

الجلسة العامة ٤٨

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

١٧/٤٨ - الحالة في بوروندي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في البند المعنون "الحالة في بوروندي"،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الانقلاب العسكري الذي وقع في بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

وإذ يروعه الاغتيال الفادر لرئيس الجمهورية وشخصيات سياسية أخرى،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العواقب الوخيمة للانقلاب الذي يزج ببوروندي في دوامة العنف، ويسبب بالتالي خسائر في الأرواح وتشريد أعداد هائلة من السكان، مع ما لذلك من آثار كبيرة على الصعيد الإقليمي،

١ - تدين بدون تحفظ هذا الانقلاب المسلح الذي تسبب في إيقاف وحشي وعنيف لعملية الديمقراطية الجارية في بوروندي؛

٢ - تطلب الفائزين بالانقلاب بإلقاء أسلحتهم والعودة إلى ثكناتهم؛

٣ - تطلب أيضا بإعادة الديمقراطية والنظام الدستوري فورا؛